

سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة السورية واليمنية

في الفترة (٢٠١١-٢٠١٨)

إعداد: منار صالح الحنيطي

أ. علوم سياسية

E-mail: manarsalah852@yahoo.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الأزميتين السورية واليمنية في الفترة (٢٠١١-٢٠١٨) وذلك من خلال توضيح التطورات التي شهدتها كلاً من الأزميتين، وبيان سياسات الإتحاد الأوروبي تجاهها. تبحث الدراسة أيضاً بمجالات الالتقاء والاختلاف بخصوص سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الأزميتين. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير طبيعة السياسات الاوربية تجاه الأزميتين والمنهج المقارن وذلك بهدف بيان اوجه اشبه والاختلاف في السياسات الاوربية المتبعة. خلصت الدراسة إلى أنّ سياسات دول الإتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية بشكل عام تشكلها وتحركها دوافع تحقيق المصالح، وهذا ما ظهر جليا في السياسات الاوربية تجاه الأزميتين في سوريا واليمن، حيث ان هناك تباينا واضحا بالمواقف الاوربية تجاه الأزمة في سوريا واليمن، وهذا مرده ان عدم وحدة الموقف الأوروبي تجاه الأزميتين ناتج عن حقيقة أن الإتحاد الأوروبي هو بالأصل اتحاد أممي نشأ لأغراض تفعيل التعاون والتنسيق المشترك والبحث عن المصالح، وليس كياناً سياسياً موحداً يتبع سياسات خارجية موحدة.

الكلمات الدالة: سياسات الإتحاد الأوروبي، الأزمة السورية، الأزمة اليمنية.

European Union's Policies towards the Syrian and Yemeni Crisis in the Period (2011-2018)

Abstract

This study aimed at discussing European Union's policy towards the Syrian and Yemeni crises in the period (2011-2018) by clarifying the developments witnessed and focusing on the European Union's policies towards them by both crises clarifying the difference in the policies of the European Union countries towards them and knowing the aspects of convergence and differences Among them a decision-making approach was used to determine the conduct this study and mechanism that the European Union depends on in making political decisions the study found that the policies of the European Union countries towards the Arab especially in the case of region tend to motivate the achievement of pain. Insisted led to European non-compliance and the weakness of the joint Arab coordination is due not to the unity of the attitudes towards differing Syrian and Yemeni crises European attitude towards the result of two crises that the European Union is a security union and not a unified entity that follows foreign policies.

Keywords: European Union's policy, Syrian crises, Yemeni crises.

المقدمة:

يعتبر الإتحاد الأوروبي من التحالفات الدوليّة الفاعله والمهمه في النظام الدولي؛ وذلك لما يؤديه من دور هام في تحقيق السلم على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وقد عبّرت دول أوروبا مجتمعة عن التضامن والاتحاد الفكري والعملية البناء، وقد نجحت في صناعة وحدة أوروبية تشتمل على (28) دولة، من هنا أصبح الإتحاد الأوروبي يُعتبر أكبر كتل سياسي واقتصادي، تتلخص أهدافه الاستراتيجية في التأسيس لمواطنة فعالة تضمّن الحقوق الأساسية للأوروبيين، وتدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتُعزز من قوة أوروبا في العالم. بالمقابل تُعتبر المنطقة العربية من المناطق الأكثر أهمية على المستويين الإقليمي والدولي، ومن الناحيتين الاستراتيجية والجيواستراتيجية، ولا تقتصر أهميتها على مساحتها الجغرافية أو حجمها السكاني أو ما تمتلكه من ثروات طبيعية، بل تتعدى ذلك إلى موقعها الاستراتيجي المتميز بحيث باتت السيطرة عليها عنواناً للنفوذ العالمي. لقد اكتسبت المنطقة العربية أهميتها من موقعها الجغرافي والجيواستراتيجي، ولامتلاكها العديد من الموارد الطبيعية، ناهيك عن كونها سوق اقتصادية لتسويق المنتجات الصناعية الأوروبية، ما جعل ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في هذه المنطقة من أهم أهداف الإتحاد الذي اهتم بجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار، كما تجسد بانطلاق مؤتمر برشلونة عام 1995.

وفي ظل بروز مفهوم القوة كمعيار لتحديد التفاعلات في العلاقات الدوليّة ودفع الدول المتجاورة لتشكيل التكتلات والتحالفات الإقليمية والعالمية، كانت أوروبا من الدول التي اسرعت في عملية التكامل للحفاظ على مصالحها حيث تم طرح مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطة، منطلقاً بذلك من الأبعاد الجغرافية والحضارية والتاريخية التي تربطها مع المنطقة تحت مسمى الشراكة، وقد أخذت أوروبا ممثلة في مؤسسة الإتحاد ببناء علاقات دولية جديدة، ومحاولة إعادة نشاطها في المنطقة العربية عبر محاولات تنسيق سياستها الخارجية، سعياً منها للخروج من الهيمنة والتبعية الأمريكية⁽¹⁾.

تلك الدوافع كانت وراء إيجاد شريك تجاري واقتصادي لها، وإيجاد سوق استهلاكي لمنتجاتها لزيادة حجم التبادل التجاري الذي يسهم في تحقيق أهدافها ومصالحها، بالإضافة إلى الأيدي العاملة الرخيصة، وأطلق الإتحاد الأوروبي مقابل ذلك سياسة المساعدات المالية ضمن برامج الشراكة والحوار، بدواعي تحسين الأوضاع الاقتصادية في المنطقة⁽²⁾.

(1) هلال، على الدين، (1998) أمريكا والوحدة العربية 1954-1982، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 223

(2) رينشار، نيكسون، (1998)، الفرصة السائحة، ترجمة احمد صدقي، مراد دار الهلال، القاهرة، 22

أدت المتغيرات الدولية إلى التأثير على ميزان القوى في النظام العالمي الجديد وبالتالي التأثير على سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية، سيما في مجال السياسة الخارجية، وفي الوقت الراهن شهدت المنطقة العربية تطوراً كبيراً فرض على دول الاتحاد حتمية التحرك السريع لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة العربية التي واجهت خلال الأعوام الأخيرة حالة من التداخلات امتزجت فيها الأوضاع والتطورات المحلية بالقضايا والتوازنات الدولية، وأبرزت تحولات جذرية وعميقة في أنماط التفاعل أدت لمزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار في بعض دولها^(١)

تأثرت المنطقة العربية بالمتغيرات والتطورات التي شهدتها النظام الدولي وأصابها هياكله، سيما وأن المنطقة العربية كانت زاخرة بالأحداث المتلاحقة بتفاعلاتها، التي نتج عنها تداعيات ومخاطر جسيمة، كان لها أثرها على المنطقة العربية ككل وما تبقى من أمنها القومي، حيث شهدت صراعات أهلية وإقليمية لم يسبق أن شهدتها في السابق، وكانت غالبية هذه الصراعات قد تفجرت بإزالة الستار الذي سيطر على النظام الدولي لفترة من الزمن بصراعاته الأيديولوجية والمذهبية ما بين الشرق والغرب، تزامنت مع تشكل النظام الدولي الجديد التي كرس في الولايات المتحدة قوتها عالمياً، خصوصاً في حرب الخليج الثانية التي أفرزت تحالفاً مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن تهيأت الفرصة لإعلان حربها على العراق والتي كانت بمثابة بوابة إعلان قيادتها له وكرس قوتها العسكرية للتعبير عن تفوقها وتفرداها بالموقف بلا منازع^(٢)

إن تغير ميزان القوى العالمي وتوزيعها كان له الأثر في تغير نمط العلاقات الدولية وطبيعتها، وقد أفرز انعكاساته بتبدل القواعد التي كانت سائدة سابقاً، وانعكس على كافة الأصعدة، وأدى إلى ظهور قضايا عالمية جديدة، واختلاف في إدارة الصراعات والنزاعات الدولية، ومنها التأثير للمنطقة أنها بؤر لصراعات والنزاعات ومصدر للتطرف، وبدأ واضحة من خلال الخطاب السياسي العالمي المؤدلج فكراً بالليبرالية الغربية، والرأسمالية وثقافة العولمة، لخدمة لتحقيق مصالحهم وأهدافهم على حساب المنطقة وشعوبها، وأن تبقى ضمن دائرة التبعية لأهميتها وإن تلك المتغيرات كان لها الأثر في إحداث تغلغل واضح باختراق نظامها الإقليمي للحيولة دون بروز نظام عربي موحد باختلاق صراعات فيما بين وحداته وجواره وتحد من سيادة دوله والتدخل في شؤونها الداخلية، نتج عنها إشكاليات عديدة في المجتمعات العربية وتطورات في الأوضاع الداخلية في بعض دول المنطقة من حرب الخليج الثانية والثالثة والأزمة المالية العالمية وصولاً لحركة الاحتجاجات الشعبية وتداعياتها والأزمة اليمنية والسورية وتطوراتهما، وشهدت المنطقة تنافساً كبيراً وكانت من أكثر المناطق في العالم اختراق من القوى العالمية التي تسعى لتحقيق مصالحها^(٣)

(١)حتي، ناصيف، التحولات في النظام العربي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥ المجلد ١، ١٩٩٢، ص ١٢١
(٢)الهوري، مختار، (٢٠٠٣)، أزمة الخليج واشكالية النظام العربي، مكتبة الفلاح، الكويت ٤٢
(٣)ودودة، بدران، _ (٢٠١٣)، النظام العالمي الجديد والامن القومي العربي، ٤٣

فرضية الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: إنَّ عدم تدخل دول الإتحاد الأوروبي في الأزمات العربية على وجه العموم، والأزمة السورية واليمنية على وجه الخصوص أدى إلى تصعيدها، وفتح المجال لأطراف دولية وإقليمية في التدخل بشؤونها الداخلية، وينبثق عن الفرضية الرئيسية للدراسة فرضية فرعية مفادها: اتسمت مواقف الإتحاد الأوروبي تجاه الأزميتين السورية واليمنية بالتباين، نتيجة أن الإتحاد الأوروبي أساساً هو اتحاد أمني ينسق السياسات ولا يتبع سياسات خارجية موحدة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى: (١) توضيح التباين في سياسات دول الإتحاد الأوروبي، وأوجه الالتقاء والاختلاف، والتعريف على الدور الذي يمكن أن يضطلع به الإتحاد الأوروبي تجاه الأزمات في: (سوريا- اليمن) (٢٠١١ - ٢٠١٨)، (٢) معرفة طبيعة مساهمة ودور الإتحاد الأوروبي في الأزميتين السورية واليمنية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في فهم سياسات الإتحاد الأوروبي من الأزمات في المنطقة العربية، دراسة حالة (الأزمات في: سوريا - اليمن) (٢٠١١ - ٢٠١٨) في ضوء المتغيرات الدولية الإقليمية وذلك كون الإتحاد الأوروبي يمثل قوة إقليمية لها أهمية بالغة في صنع القرار الدولي، وهذا ما يطرح ثمة تساؤلات تتمحور حول ماهية الآثار المترتبة على الأزميتين السورية واليمنية في ظل تقرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار، وذلك من خلال الغطاء دولي الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ سياستها، وقدرتها على الاستمرار بمواجهة التغيرات الدولية، وتذرعها بمكافحة ظاهرة الإرهاب العالمي، وما ينتج عن ذلك من إخلال بموازن القوة، وهذا ما أوجد تبايناً في سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه العلاقات مع العرب، نتج عنه بعضاً من نقاط الالتقاء حيناً، والاختلاف حيناً آخر، خصوصاً في ظل تأجج مشكلات اللجوء والنزوح العربي إلى أوروبا، وانتشار ظاهرتي الإرهاب والتطرف في أوروبا والدول العربية، وعليه تكمن مشكلة هذه الدراسة في الكشف عن المحددات والعوامل المؤثرة في سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الأزمة السورية واليمنية في الفترة (٢٠١١-٢٠١٨).

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لغايات وصف وتفسير المتغيرات التي تؤثر على موقف الإتحاد الأوروبي من الأزميتين السورية واليمنية.
سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الأزمة السورية:

بتاريخ ٢٠١١/٣/١٥ اشتعلت شرارة الأزمة السورية نتيجة قيام بعضاً من الأطفال في مدينة حوران السورية بكتابة شعارات معارضة للنظام الحاكم على جدران مدرستهم، الأمر الذي أدى بالسلطات الأمنية إلى اعتقالهم وتعذيبهم، وتلبيةً للدعوات التي تم بثها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والتي أدت إلى الغضب من الأهالي في مدينة حوران وما حولها، وقد حاول الأهالي والمناهضون تفرغ غضبهم من خلال الخروج بمظاهرات تنادي بالحرية، وعلى أثر خروج المظاهرات قامت قوات الأمن بأعمال المداهمة والاعتقال للمحتجين، مما زاد من الغضب الشعبي تجاه النظام ورجالاته وأجج مشاعر غالبية الشعب السوري^(١)

منذ بدء الاحتجاجات الشعبية التي أفرزتها معطيات الربيع العربي في نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١ فقد توالى ردود الفعل الأوروبية التي اتسمت بالغموض، وعدم التسرع في التصريح عن موقفها بصراحة، وبعد أن رأت دول الإتحاد الأوروبي أن النظام الحاكم قد بدأ باستخدام السلاح لقمع المتظاهرين، بدأت بإرسال شعارات بضبط النفس والتهدئة والاستسلام لمتطلبات الشعوب^(٢)

ومع اشتعال وتيرة الأزمة في سوريا اتخذت الدول الأوروبية موقفاً ثابتاً من خلال مناداتها بالتهدئة وضبط النفس، وإدانة السلطات السورية والنظام السياسي الحاكم بالجرائم التي ارتكبتها قواته ضد الإنسانية، كما حاولت أغلب الدول الأوروبية بالضغط على نظام الأسد وتقديم المقترحات السياسية للحد من الانتهاكات والوصول إلى حل سلمي يرضي جميع الأطراف، ومن جهة أخرى اختلفت مواقف الدول الأوروبية حيال الأزمة السورية من حيث اللجوء الإنساني إليها خشية وقوع مخاطر وتهديدات على الأمن الأوروبي^(٣)

تبنت العديد من الدول الأوروبية منذ بداية الثورة السورية في العام ٢٠١١ موقفاً اتسم بالقلق خصوصاً إزاء التطورات المتسارعة التي مرت بها الأزمة السورية، وقد طالبت دول الإتحاد الأوروبي من جامعة الدول العربية بعقد دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لمناقشة الأوضاع في سوريا آنذاك، وإدانة النظام الحاكم بالجرائم المرتكبة بحق الإنسانية، والتعامل معها بموجب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة^(٤)

أولاً: السياسة الأوروبية تجاه الانتهاكات التي ارتكبتها نظام الأسد

منذ اندلاع الثورة السورية والاتحاد الأوروبي يواصل سياساته التي تهدف إلى عزل نظام بشار الأسد، وذلك من خلال فرض العقوبات التي تشمل الأسلحة والمعدات العسكرية، والمواد والمعدات التي يستخدمها النظام لغايات

(١) الرومي، محمد، الدور الإيراني في الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية ٢٠١١- ٢٠١٦ حالة دراسة: (سوريا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، (٢٠١٧)، ص ١١٣
(٢) Kalifa، Sally (2012). 'European and Arab Revolution'، KFG Working paper series.

(٣) الأحمد، عطوان، غربيون في الجماعات الجهادية في سوريا، مجلة الشرق الأوسط، العدد ١٢٨٤٠، (٢٠١٤).
(٤) المرجع نفسه

القمع الداخلي، كذلك فرض الحظر على جميع الخدمات التي يمكن أن يستفيد منها النظام، هذا فضلاً عن فرض قيود أمنية على بعض الأشخاص، وتجميد الأموال والموارد الاقتصادية لبعض الهيئات والكيانات. وفي ظل توافد اللاجئين السوريين منذ مطلع العام (٢٠١١) إلى الدول الأوروبية عقد اجتماع لوزراء الداخلية للاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٤ للبحث في المخاطر التي تطرأ على الدول الأوروبية في حال تفاقم الأزمة السورية، وبحث ماهية الوسائل التي يمكن اعتمادها حيال الأزمة، حيث مارست إيطاليا الضغط في التعامل مع مؤسسة الإتحاد بعدة وسائل سياسية للتعاطي مع الأزمة السورية، وقد ساندتها في ذلك الدعم الفرنسي، وخاصة فيما يتعلق بمعاهدة الشنغن. كما بدت تصريحات الدول الأوروبية إزاء الأزمة السورية بالثبات والتناغم مع بعضها، خلافاً لما كانت عليه الحال حيال الأزمات في مصر وتونس وليبيا، حيث جاءت غالبية تصريحات الدول الأوروبية ضد نظام الأسد، وقد نددت بالانتهاكات التي يرتكبها النظام ضد شعبه، دعت غالبية الدول الكبرى بعدم الانحياز مع النظام السوري والتدخل في الأزمة السورية^(١).

أصدر الإتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٩ بياناً عبر فيه عن قلقه إزاء الوضع في سوريا، وقد أدان فيه النظام السوري على الانتهاكات التي يمارسها ضد الشعب السوري وضد المدنيين، وشدد على ضرورة اللجوء إلى الحل السياسي في سوريا، ووقف كافة أعمال العنف بحق المعارضين، وذلك عقب اللقاء المبرم بين مجلس الإتحاد مع وفد المعارضة، وفي بداية الأمر رأى العديد من السياسيين أن سياسة الدول الأوروبية تجاه الأزمة السورية هي سياسة فاشلة، وذلك كون النظام السوري يمتلك علاقات خارجية أوروبية قد دعت الأسد للتحني عن السلطة، وقد عقدت العديد من المؤتمرات والندوات الهادفة إلى تقديم المساعدات الإنسانية، ودعوة جيدة مع دول أمريكا اللاتينية وروسيا والصين وإيران، إلا أن الدول الأوروبية أخذت بتطبيق العقوبات بشكل مستمر^(٢).

تمثلت أهم أهداف السياسة الأوروبية إزاء الحرب في سوريا بالعديد بما يلي^(٣)

١. إنهاء المعارك الدائرة في سوريا، وضرورة الانتقال السياسي الذي ينسجم مع قرار مجلس الأمن الأممي رقم (٢٢٥٤) وتتفاوض عليه أطراف الصراع جميعها برعاية المبعوث الأممي الخاص من أجل سوريا، وبدعم فاعلين دوليين وإقليميين رئيسيين.

(١) عياصرة، خالد، موقف دول الإتحاد الأوروبي إزاء الربيع العربي ٢٠١١-٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الأردن، ٢٠١٣، ص ٢٣-٢٤-٩٥

(٢) Brussels, Join. Joint Communication to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Region's, High Representative of the European UNION Foreign Affairs and Security Policy, 2013. 2-3

(٣) ٢٠١٧، متاح على الرابط:

https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_ar/24033

٢. ترويج انتقال هادف وشامل للسلطة في سوريا ينسجم وقرار مجلس الأمن الأممي (٢٢٥٤) وبيان جنيف، من خلال دعم تقوية المعارضة السياسية
٣. إنقاذ الأرواح من خلال تلبية الاحتياجات الإنسانية لأكثر السوريين تضرراً وضعفاً.
٤. ترويج الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير من خلال تقوية دور منظمات المجتمع المدني السوري.
٥. المحاسبة على جرائم الحرب بغية تسهيل عملية المصالحة الوطنية، ودعم متطلبات صمود الشعب السوري والمجتمع السوري.

مارست الدول الأوروبية بعضاً من التدابير التقليدية لردع النظام الحاكم، ومن أهمها حضر توريد الأسلحة والمعدات العسكرية التي يستخدمها النظام للقمع، كذلك فرض تفتيش وسائل النقل التي يمكن أن يصدر من خلالها معدات عسكرية، وفرض المساعدات المالية، ومصادرة كل ما يمكن ضبطه، فضلاً عن فرض استيراد النفط والمواد من سوريا، وحظر الاستثمار الأوروبي في سوريا، أو الاستثمارات في مجال الطاقة، أو حتى تقديم أية مساعدات فنية أو مالية، كذلك حظر أي تجهيزات تكنولوجية وأي تجارة ترتبط بالإرث الثقافي التي يتم نقلها بطرق غير قانونية، وتجميد أصول مصرف سوريا المركزي لدى الإتحاد الأوروبي وحظر توفير التمويل أو الموارد الاقتصادية، مع جواز مواصلة التجارة المشروعة بموجب شروط صارمة^(١)

ولتضييق الخناق بشكل أكبر على النظام السوري فقد فرضت الدول الأوروبية قيوداً على تحركات الدبلوماسيين والسفراء في الدول الأوروبية، كما تم الاتفاق فيما بين دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على عقد دورة استثنائية في بداية العام (٢٠١٣) لمجلس حقوق الإنسان لمناقشة الوضع في سوريا، وخرجت الدورة بإدانة العنف والانتهاكات التي يرتكبها النظام، كما صعدت الدول الأوروبية ردودها حيال الوضع في سوريا، حيث صرحت الناطقة باسم الخارجية الأوروبية عقب زيارتها لروسيا والتقاءها بوزير الخارجية الروسي لافروف بقولها إنه: "حان الوقت ليتنحى الأسد"، وقد اتفق هذا الموقف مع الموقف العربي الداعي لانهاء الصراع في سوريا^(٢).

اجتمعت الدول الأوروبية إلا أن النظام الحاكم في سوريا لم يستجب لأي من الدعوات والتحديات الأوروبية ولم يكثرث بها، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الدعم الإيراني والصيني والروسي المتواصل للنظام السوري.

ثانياً: السياسات الأوروبية تجاه النظام السوري السياسي

(١) موقع العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، (٢٠١٧):

(٢) Brussels, Join. Joint Communication to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Region's, High Representative of the European UNION Foreign Affairs and Security Policy, 2013. 2-3

حاولت فرنسا أحداث تغييرات في سوريا على غرار ما تمكنت من فعله في الحالة الليبية، لكنها فشلت بسبب هشاشة المعارضة السورية وإخفاقها في توحيد صفوفها، وتبين من ذلك أن فرنسا عارضت في بداية الأزمة التدخل العسكري في سوريا دون الحصول على تفويض رسمي من مجلس الأمن، لكن نتيجة سياسة النظام المتشددة تجاه المعارضة، وبعد اتهامه باستخدام الأسلحة الكيماوية؛ أبدت فرنسا مرونة في دعمها لرفع الحظر عن الأسلحة المفروض على المعارضة السورية^(١)

أما ألمانيا فقد اتسم موقفها تجاه الأزمة السورية بالتحفظ، بالرغم من امتثالها لقرارات الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المؤيدة للمعارضة السورية في نضالها من أجل الحرية، ومعارضتها للفيديو الروسي الصيني؛ لأنه يساهم في إضعاف دور الأمم المتحدة وعرقلة الجهود الدولية في اتخاذ موقف صارم موحد ومشترك من النظام السوري ورأت ألمانيا أن تشكيل المجلس الوطني ثم الائتلاف، يعد أداة من أدوات إدارة الأزمة السورية؛ لذلك اعترفت ألمانيا بالائتلاف السوري باعتباره الممثل الشرعي للسوريين، وأوضح جبدو فيستر فيلة (Guido Pfister Filet) وزير خارجية ألمانيا أن بلاده ترحب باتفاق الدوحة بين أطراف المعارضة السورية، ورأت أن توحد المعارضة في إطار تنظيمي واحد يساعد المجتمع الدولي على التعامل مع المعارضة، والتعجيل برحيل الأسد^(٢)

كما أكد (مارك تونر) مساعد المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية ما يلي: "نعقد أنه ممثل شرعي وانعكاس للشعب السوري، ونريد أيضا أن يبدي هذا الائتلاف المعارض قدرته على تمثيل السوريين داخل سوريا، وفيما يتعلق بإزالة السلاح الكيماوي، فقد أكدت ألمانيا دعم المساعي الدبلوماسية في حل الأزمة، خاصة بعد أن أبدت سوريا استعدادها للكشف عن ترسانة الأسلحة الكيماوية، ووضعها تحت المراقبة الدولية؛ مما يحول دون توجيه ضربة عسكرية ضد النظام السوري، كما أبدت ألمانيا استعدادها لتوظيف خبراتها وقدراتها في إزالة مخزون الأسلحة الكيماوية الموجودة لدى النظام، ويتضح من ذلك أن ألمانيا اتبعت موقفاً متوازناً لم يبتعد عن نهجها القديم الذي يكمن في إظهار تضامنها فقط إذا كان ذلك لا يكلفها شيئاً ولا يحملها أي مخاطر، وهذا يبين أن ألمانيا اتخذت موقفاً مغايراً لفرنسا تجاه الأزمة، وفرنسا ركزت على تسليح المعارضة وتوجيه ضربة عسكرية للنظام السوري^(٣).

بحيث أنني أعتقد أن موقف المملكة المتحدة عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي تجاه الأزمة السورية، والذي يتلخص في أنه يتعين على طرفي الصراع وضع حد للعنف، وتهيئة

(١) النعماني، محمد (٢٠١٣). الأزمة السورية وجهات نظر، مجلة الحوار المتمدن-العدد: ٣٩٧١، متاح على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=340909&r=0>

(٢) لونيس، فارس، اللجوء السوري في ألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ.. معادلة الفرص والتحديات، المؤتمر الدولي

للاجئون السوريين بين الواقع والمأمول، ٢٠١٦، ١٦٢-١٦١

(٣) قبلان، مروان، (٢٠١٥) المسألة السورية واسقاطها الإقليمية والدولية دراسة في معادلة الصراع على سوريا،

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/ ١٤٥

الأجواء للانتقال نحو الديمقراطية، حتى يتمكن الشعب السوري من تحديد مصيره بحرية، ومع ذلك فإنّ خيارات بريطانيا والمجتمع الدولي محدودة؛ بسبب حق النقض الفيتو الروسي في مجلس الأمن^(١)

يتبين من ذلك أن التحولات السياسيّة التي تعرضت لها سوريا أظهرت تبايناً و تفاوتاً في أدوار دول الإتحاد الأوروبي في التعامل مع الأزمة السوريّة مع محدودية قدرة بعض دوله على التأثير بها، حيث استمرت في سياستها في تكثيف العقوبات على النظام السوري بهدف عزله، لكن هذه السياسات لم تجد نفعاً؛ نظراً لتدخل روسيا وإيران في تخفيف أثر هذه العقوبات، وقد أدى هذا الانقسام إلى إحراج أوروبا كفاعل أساسي ذي توجهات خارجيّة سياسيّة وأمنيّة مشتركة.

ثالثاً: سياسة الدول الأوروبيّة تجاه أزمة اللجوء السوري

شكلت قضية نزوح اللاجئين السوريين إلى أوروبا مجموعة من التحديات والأعباء على عاتق الدول الأوروبيّة، رغم وجود بعضاً من التعارض في المواقف بين الدول الأوروبيّة^(٢)، وعليه يمكن تباين سياسات الدول الأوروبيّة تجاه أزمة اللجوء السوري على النحو الآتي:

١- سياسات الدول المستقبلية للجوء السوري:

حيث تجاوز عدد النازحين من سوريا أكثر من ١٢ مليون مواطن تقاسمت أعباء هذا اللجوء دول الجوار الجغرافي حيث استقبلت الأردن على أراضيها حوالي ١,٨ مليون لاجئ في حين استقبلت لبنان على أراضيها ما يقارب ١ مليون لاجئ وتركيا ما يقارب ٢ مليون لاجئ في غضون الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣، بينما بلغ عدد اللاجئين إلى الدول الأوروبيّة ما يقارب نصف مليون لاجئ في العام الأول للأزمة، وقد بدأت أعداد اللاجئين تتزايد في فترة اشتداد الأحداث في سوريا وقد كانت من أبرز الدول التي استقبلت اللجوء السوري في بداية الأمر هي ألمانيا، حيث بلغ عدد اللاجئين فيها في نهاية العام ٢٠١٣ ما يقارب (٩٩) ألف لاجئ، وقد كان غالبيتهم من الأغنياء والميسورين والناشطين المدنيين، والعاملين في منظمات الإغاثة الدوليّة^(٣)، وقد بدأ هذا العدد بالمضاعفة نتيجة لإخفاق مؤتمر جنيف ٢ وتراجع فرص الحل وانتشار القتل في معظم مناطق سوريا، مما دفع بألمانيا مضاعفة أعداد اللاجئين خلال السنوات الآتية ليصل العدد إلى ما يقارب (٨٠٠) ألف لاجئ في نهاية العام ٢٠١٧، وقد برز الموقف الألماني بصورة أكبر من بين الدول الأوروبيّة المستقبلية للجوء، نظراً لوجود مسارات مفتوحة أمام حركة اللاجئين من دول خط الاستقبال في اليونان وإيطاليا، مروراً بدول مثل المجر وكرواتيا وسلوفاكيا وصولاً إلى النمسا ومنها إلى ألمانيا. أحدثت هذه المسارات ضغوطاً وإرباكاً لدول الممر التي لا تملك الإمكانيات الماديّة للتعامل مع هذا الحجم من الحركة

(١) كساب، ٢٠١٦

(٢) بوراس، زهيرة وجعلو، مروى، تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٨٠

(٣) بوراس، زهيرة وجعلو، مروى، مرجع سابق، ص ٦٤

البشرية والتي تتخوف من تداعياتها الأمنية والاقتصادية وكانت المجر من أكثر دول الممر تشددا بالنسبة لهذه الأزمة،^(١)

وقد أسهمت السياسات والقوانين الألمانية بأن يتوجه اللاجئين السوريين إلى ألمانيا، وذلك نظراً لتخصيص إعانة مالية بحدود (٤) مليار يورو لدعم اللجوء اعتباراً من العام ٢٠١٦، ودفع معونة مالية بقيمة ٦٧٠ يورو شهرياً لطالبي اللجوء، فضلاً عن تقديم بطاقة التأمين الصحي للأطفال، وتخصيص مراكز مخصصة للجوء، وقد عملت ألمانيا على إدماج اللاجئين في بلادها، وعملت على تدشين سياسة القبول والأمن للاجئين في بلادها^(٢).

اعتقد ان المانيا قد استفادت من ازمة اللجوء السوري لدى المجتمع الدولي من خلال ابراز الدور الالمانى في استقبال اللاجئين.

٢- سياسة رفض اللجوء:

هنالك تباين ملموس في السلوك الأوروبي تجاه أزمة اللاجئين، حيث أبدت بعض دول تسامحاً وتفهماً لهذه الأزمة وقامت باستقبال اللاجئين على أراضيها، في حين تذرعت دول أخرى بهواجس أمنية وديموغرافية اتخذت سياسات غير بناءة تجاه اللاجئين ومعظم هذه الدول كانت دول عبور اللاجئين، والكارثة كانت في أن كل دول الإتحاد الأوروبي لم يقبل اللاجئين إلا من الواصلين إليها وهذا كان سبباً في غرق الكثير من اللاجئين وتعرضهم لعمليات النصب من قبل مافيات التهريب، وقد قامت الأجهزة الحكومية في اليونان وإيطاليا وبلغاريا باستخدام العنف والتعذيب مع اللاجئين، كما مثلت مشكلة اللاجئين العالقين في ميناء "كاليّة" في فرنسا، من الذين يحاولون العبور إلى بريطانيا وسط امتناع من السلطات الفرنسية عن اتخاذ إجراءات بحقهم، ممارسة فرنسية لتصدير أزمة اللجوء على أرضها إلى بريطانيا^(٣).

وقد أدى سلوك الرافض لاستقبال اللاجئين في بعض العواصم الأوروبية كشفته سلوكيات حكوماتها التي تقف في الخطوط الأولى للتصدي للمهاجرين، من بينها المجر التي أعلنت عن إنشاء جدار عازل لحمايتها من المهاجرين وهو ما قوبل برفض من جانب المفوضية الأوروبية من جهتها قررت الدنمارك تقليص الإعانات الاجتماعية للاجئين، وحددت مناطق إقامتهم كما أعلنت خروجها من برنامج الإتحاد الأوروبي لإعادة توطين طالبي اللجوء، وأشارت إلى إمكانية خروجها من منطقة "شغن" التي تسمح بحرية الانتقال بين دول المنطقة وفي خطوة أبعد من ذلك نشرت حكومة الدنمارك إعلاناً في الصحف اللبنانية تحذر فيه من الهجرة إليها بعد خفض الإعانات المخصصة للاجئين القادمين حديثاً إلى بلادها.

(١) بلغربي، عبدالمك، استجابة أوروبا لأزمة اللاجئين السوريين، المؤتمر الدولي للاجئين السوريين بين الواقع والمأمول، ٢٠١٦، ص ٦٦٥-٨٨٥
(٢) بوراس، زهيرة، وجيلو، مروى، مرجع سابق، ص ٨١
(٣) بلغربي، عبد الملك، مرجع سابق

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد أوجه الالتقاء والاختلاف في سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة السورية على النحو الآتي:

١. اتسم الموقف الفرنسي منذ بداية الثورة السورية باستنكار الأعمال التي نفذتها قوات الأسد ضد الشعب السوري وقد اتخذت موقفاً ينادي بخروج نظام الأسد من السلطة، وأن يكون هنالك انتخابات رئاسية، وقد حاولت فرنسا أحداث تغييرات في سوريا على غرار ما تمكنت من فعله في الحالة الليبية، وعارضت التدخل العسكري في سوريا دون الحصول على تفويض رسمي من مجلس الأمن.

٢. اتسم الموقف الألماني منذ اندلاع الأزمة السورية بالتحفظ، اعترفت ألمانيا بالائتلاف السوري باعتباره الممثل الشرعي للسوريين، اعترفت ألمانيا بالائتلاف السوري باعتباره الممثل الشرعي للسوريين، قامت ألمانيا باستقبال اللجوء السوري في بداية الأمر هي ألمانيا، حيث بلغ عدد اللاجئين فيها في نهاية العام ٢٠١٣ ما يقارب (٩٩) ألف لاجئ، ونتيجة لإخفاق مؤتمر جنيف ٢ وتراجع فرص الحل وانتشار القتل في معظم مناطق سوريا، تمت مضاعفة أعداد اللاجئين خلال السنوات الآتية ليصل العدد إلى ما يقارب (٨٠٠) ألف لاجئ في نهاية العام ٢٠١٧

٣. قامت الأجهزة الحكومية في اليونان وإيطاليا وبلغاريا باستخدام العنف والتعذيب مع اللاجئين، ثم تقوم بإطلاق سراحهم في داخل أراضيها وأحياناً بعد نقلهم إلى مناطق حدودية، في محاولة منها الدفعة للهجرة إلى دول أوروبية أخرى

٤. تبنت المملكة المتحدة عن موقفاً ينادي بوضع حد للعنف، وتهيئة الأجواء للانتقال نحو الديمقراطية، حتى يتمكن الشعب السوري من تحديد مصيره بحرية.

وهنا تجدر الإشارة بأن دول الاتحاد الأوروبي غالبيتها قد اتخذت موقفاً واحداً من حيث شجب واستنكار

الانتهاكات التي قام بها نظام الأسد ضد الشعب السوري.

سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة اليمنية

على أثر موجة الاحتجاجات التي عمت المنطقة العربية المعروفة باسم ثورات الربيع العربي، والتي لم تلبث قليلاً حتى بداية العام ٢٠١١ الذي اجتاحت فيه الاحتجاجات الشارع اليمني، والتي كانت محتقنة منذ سنوات طويلة، وقد برزت هذه الاحتجاجات لتنادي بوقف الفساد، وإيجاد الحلول الاقتصادية والسياسية لمشكلتي الفقر والبطالة المنقشة في اليمن، إلا أن الأزمة اليمنية أثبتت أنها الأكثر تعقيداً فيما بين جميع الأزمات العربية، وذلك نتيجة طبيعية لفشل النخب السياسية اليمنية في تجسيد الإرادة الشعبية في تحقيق التغيير الديمقراطي وتنامي حدة التناقضات

الإقليمية التي انعكست بشكل مباشر على الوضع الداخلي لأهمية اليمن الجغرافية والاستراتيجية، وعجز الأمم المتحدة في إدارة المرحلة الانتقالية^(١).

ارتبطت اليمن مع الدول الأوروبية بعلاقة وطيدة منذ عام ١٩٩٨ والذي جرى فيه توقيع اتفاقية التعاون فيما بين اليمن والاتحاد الأوروبي، حيث ركزت هذه الاتفاقية على التنمية التجارية والقضايا الاقتصادية لليمن، وبالتالي وضعت الأساس للالتزام طويل الأمد بين الاتحاد الأوروبي واليمن، وقد كان لتأجج الأزمة اليمنية في العام ٢٠١٥ وقعاً قوياً على التعاون المشترك فيما بين اليمن والاتحاد الأوروبي، وبدأت بعض دول الاتحاد الأوروبي بالتركيز على الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لآنها النزاع والعودة إلى عملية انتقالية سلمية^(٢).

إلا أن الأيام الـ ٢٧ لعاصفة الحزم أظهرت كمّاً كبيراً من التمايزات في مواقف الدول الأوروبية الرئيسية وأحزابها الفاعلة إزاء الملف اليمني، بين التأييد الكامل والتحفّظ أو عدم الحماسة، وذلك لاعتبارات عدّة منها ما يتعلق بالشق الأمني والإنساني وما قد يرتبط بها من البعد الديني، وتبقى الأهم العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربط بعض دول القارة العجوز بدول الخليج وتحسس معظم الدول الأوروبية المزمّن من إيران ونفوذها، حيث انطلقت ردود فعل الدول الأوروبية من تفسيرات وتحليلات مختلفة عكستها صحف ألمانية، خصوصاً حول اتخاذ دول الخليج بقيادة السعودية قرار حربها في اليمن. ويفسر مراقبون دوافع "عاصفة الحزم" بإيجابية تنطلق من إظهار هوية جديدة للمملكة المعروفة بدبلوماسيةيتها، وربما أرادت بذلك توجيه رسالة بأنّ هناك قوة جديدة في الشرق الأوسط، وفي شبه الجزيرة العربية بالذات، كما أنه ليس من الضروري ان تأتي هذه القوة من النصف الغربي من الكرة الأرضية، بعدما باتت إيران في نظر السعوديين "بلد المتاعب بامتياز"، وظننت أنّ من الممكن الإطباق على الخليج بالوصول إلى باب المنذب شمالاً، واستكمالاً حتى مضيق هرمز جنوباً، وتبيّن أيضاً أنّها من يقف وراء الفوضى في صنعاء، وبالتالي أصبح الهمّ السعودي إنقاذ اليمن من دوامة العنف ومن حرب أهلية تلوح في الأفق بعدما استباح الحوثيون البلاد، وأصبحت المواجهة بالوكالة بين السعوديين والإيرانيين يشبه إلى حد كبير الوضع القائم في سورية^(٣).

في المقابل، فإنّ التحفظ من قبل عدد من الأحزاب والدول الأوروبية إزاء عاصفة الحزم، نابعان أساساً من الخشية الأمنية إزاء النفوذ المتزايد لتنظيمات "القاعدة" بأجنحتها المتعددة، وهو نفوذ يتعدّى خلال الحروب كذلك الجارية حالياً، بدليل إصرار الولايات المتحدة على استئناف غاراتها الجوية ضد "أهداف" القاعدة في جنوب البلاد بالترزامن مع غارات التحالف العشري، فضلاً عن قيام الأميركيين بسحب المستشارين العسكريين من البلاد مع بداية

(١) شمسان، رياض (٢٠١٦). تفاصيل الأزمة اليمنية و مساراتها، موقع التغيير الإخباري على الرابط:

<https://www.al-tagheer.com/art33242.html>

(٢) https://eeas.europa.eu/delegations/yemen_ar/53324/

(٣) عاكوم، شادي (٢٠١٥). أوروبا والأزمة اليمنية: تمايزات تثبت فشل الموقف الموحد، العربي الجديد، على

الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/4/23/>

الهجوم. ولا تتردد صحف أوروبية عديدة في التذكير بأن هجمات باريس الأخيرة (هجوم شارلي إيبدو)، تبين أن منقذها كانا قد تلقيا التدريبات في العام ٢٠١١ في اليمن، وأن هذا التنظيم كانت له محاولات للهجوم على رحلات عبر الأطلسي^(١). بحيث اعتقد أن تسييس تلك الهجمات كانت باتجاه واحد وبالرجوع إلى فرضية الدراسة يتم التثبيت من ذلك.

وتتبع معارضة أوروبية أخرى لاستهداف الحوثيين، من قناعة منتشرة لدى بعض الأوساط الغربية تفيد بأن "أنصار الله" يحاربون "القاعدة"، بالتالي يؤدون دوراً وإن كان غير مباشر في محاربة الإرهاب، حيث بادرت كل من فرنسا وبريطانيا إلى تأييد عاصفة الحزم، على اعتبار أن عبد ربه منصور هادي هو الرئيس الشرعي لليمن، ونظراً إلى العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربطها بالدول الخليجية، وإبداء الامتناع من التدخل الإيراني في شؤون الدول العربية، والدليل على ذلك أن الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط زاد بنسبة ٥,٢ بالمئة في العام ٢٠١٤ عن العام الذي سبقه لتصل المبالغ المرصودة لشراء الأسلحة إلى ١٩٦ مليار دولار، وهاتان الدولتان مع ألمانيا، تعتبران من أهم الدول المصدرة للسلاح^(٢)

وفي هذا السياق، وبعدها كانت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الألمانية مارتين شيفر قد وصفت الهجمات ضد الحوثيين بـ"المشروعة وفقاً لقواعد القانون الدولي"، كان لافتاً موقف وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينمير، خلال اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل، في منتصف حملة "عاصفة الحزم"، والذي دعا فيه إلى إيجاد "لحظة لاستعادة الأنفاس والتفكير في حلول أخرى خلال مؤتمر دولي يجمع دول المنطقة ويكون الهدف منه إنهاء الصراع العسكري"^(٣)

وقد أعلنت الحكومة الألمانية وقف تصدير أسلحتها إلى الدول المشاركة في حرب اليمن، القرار الألماني أثر سلباً على العلاقات السعودية-الألمانية، لكن في المقابل، قوى ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، علاقاته مع فرنسا، بل إن رئيس هذه الأخيرة، إيمانويل ماكرون، دافع عن تزويد بلاده للسعودية بالأسلحة. كما تبنى الخطاب السعودي بتوجيه اللوم كله لإيران في قضية الحرب باليمن. الموقف ذاته تكرر في بريطانيا، التي وقعت مؤخراً اتفاقيات مع السعودية بقيمة ١٠٠ مليار دولار، إذ رحبت لندن بـ"التزام السعودية المستمر بضمان أن تتم الحملة العسكرية للتحالف وفقاً للقانون الإنساني الدولي"^(٤)

(١) عبدالوهاب، ٢٠١٥

(٢) أول ستريت جورنال (٢٠١٥). السعودية أثبتت قوتها العسكرية بأزمة اليمن، العربي الجديد، على الرابط:

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/4/23/>

(٣) عاكوم، شادي، مرجع سابق.

<https://www.dw.com/ar/>

ومن جهتها قامت فرنسا بالدخول مؤخراً على خط الأزمة في اليمن، وذلك من خلال إجراء محادثات في صنعاء بدأت فيها في مطلع شهر تموز من العام ٢٠١٨، وقد شملت قيادات جماعة الحوثي. وأجرى سفير فرنسا كريستيان تيسنو في اليمن لقاءات عدة في العاصمة صنعاء، وقد أعربت عن أملها في أن تتمكن من لعب دور محوري في اليمن، كما ظهر خلالها تقديم وجهات نظر جديدة، حيث قدم مجاهد القهالي للسفير الفرنسي رؤيته الشاملة للحل السياسي السلمي، وأبرزها قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار وقف إطلاق النار وفك الحصار ورفع الحظر الجوي، فيما تدعو الأمم المتحدة بعد ذلك لاجتماع كافة أطراف العمل السياسي في اليمن في بلد محايد^(١)

ومن جهة أخرى فقد سعت بريطانيا خلال شهر آب ٢٠١٨ للضغط على مجلس الأمن الدولي، لاتخاذ إجراء جديد يهدف إلى إنهاء العمليات القتالية في اليمن والتوصل لحل سياسي للحرب الدائرة هناك، حيث أن العمل الذي ستضطلع به بريطانيا في مجلس الأمن الدولي سيساعد على تحقيق هذا الهدف وضمان تنفيذ وقف كامل لإطلاق النار، عندما يتحقق بشكل كامل". ولم يحدد البيان العمل الذي ستقوم به بريطانيا على وجه الدقة، وقد أكدت بريطانيا إن أي وقف لإطلاق النار لن يكون له تأثير على الأرض ما لم يعزز اتفاق سياسي بين الأطراف المتحاربة، ومن جهة أخرى دعت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى إنهاء الحرب وزادت في الضغط على السعودية، بالتزامن مع مواجهتها غضباً عالمياً بشأن مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي بالقتل السعدي في إسطنبول بالثاني من أكتوبر^(٢)

وعليه نجد أن التدخل الفرنسي جاء متأخراً حيث بادرت الدول الأوروبية بالتدخل بشكل أنساني منذ بداية الأزمة ودعت إلى التهدئة.

السياسة الأوروبية تجاه حقوق الإنسان في اليمن

قد استدعى الوضع الراهن في اليمن تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية وأيضاً ضمان تقديم المساعدة التنموية في المجالات الاستراتيجية التي من شأنها الإسهام بشكل فعال في تحسين سبل المعيشة وتمهيد الطريق للحوار والمصالحة وتعزيز الاستقرار. تبلغ مخصصات اليمن للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠ ضمن الأداة الأوروبية للتعاون التنموي مبلغ ١٥٠ مليون يورو. وبهذه المخصصات يخطط الإتحاد الأوروبي للتركيز على توفير الاحتياجات الأساسية في مجالات الصمود المعيشي، والأمن الغذائي، والقطاع الصحي^(٣)

^(١) <https://www.al-sharq.com/article/22/07/2018/>

^(٢) <http://khaleej.online/g4E1a5/>

^(٣) https://eeas.europa.eu/delegations/yemen_ar/53324/

وبهدف دعم الانتقال إلى اقتصاد مستقر، عززت مداخلات الإتحاد الأوروبي التنمية الزراعية والأمن الغذائي على كل من المستوى المجتمعي والمستوى المؤسسي. كما قدم الإتحاد الأوروبي الدعم للقطاع السمكي، فوجود شريط ساحلي يمتد لما يقدر بـ ٢٢٣٠ كم يمثل هذا القطاع جزءا هاما من الاقتصاد اليمني الريفي ويضمن سبل معيشة الاف الصيادين. فمثلاً، عزز برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم القطاع السمكي في اليمن التنمية المستدامة للمجتمعات الساحلية ويدعم القطاع الخاص في توفير فرص النمو والوظائف المحلية والتصدير^(١)

يجعل الوضع الراهن اليمن أكثر اعتمادا على المساعدات التنموية الدولية كما أن نجاح الانتقال السياسي السلمي في المستقبل سيحدده إلى حد كبير قدرة الحكومة المستقبلية على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وفرص العمل. سيكون دور المجتمع الدولي مفتاحا لدعم اليمن في بناء السلام والتعافي الاقتصادي، حيث أنه قبل تصعيد النزاع ما يقارب ٥٠% من الشعب اليمني يعيش تحت خط الفقر وكان معدل سوء التغذية في البلاد من بين الأعلى في العالم. فاقم النزاع الراهن الأزمة الإنسانية الموجودة أصلا. ومع احتياج ما يقارب ٢٢,٢ مليون نسمة - أي ٨٠% من السكان - إلى المساعدة الإنسانية بما فيهم ١١,٣ مليون بحاجة شديدة إلى المساعدات الإنسانية و٣ مليون يمني نازح و١٧,٨ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، فإن اليمن تواجه كارثة إنسانية، ومنذ العام ٢٠١٥ إلى الآن، ساهم الإتحاد الأوروبي بمبلغ ٢٣٤ مليون يورو كتمويل إنساني لليمن. كما تعزز هذا الالتزام على نحو أكبر وعلى مستوى أعلى أثناء الفعالية رفيعة المستوى لتعهدات الأزمة الإنسانية في اليمن المنعقدة في جنيف في أبريل ٢٠١٨ حيث تعهد الإتحاد الأوروبي بتقديم ١٠٧,٥ مليون يورو أخرى كتمويل جديد في العام ٢٠١٨ لمساعدة المدنيين الأشد احتياجا في مختلف أنحاء البلد.^(٢)

راقب الإتحاد الأوروبي الوضع الإنساني في اليمن سريع التطور وقام بالتنسيق مع الفاعلين والمانحين لتعزيز أعمال التأييد والمناصرة ونشر المعلومات حول مبادئ المساعدة الإنسانية: الحياد وعدم التحيز والاستقلال. وفي هذا السياق، يتم توجيه تمويل الإتحاد الأوروبي عبر المنظمات الشريكة (المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المختصة والصليب/ الهلال الأحمر) الذين يضمنون وصول المساعدات إلى السكان الأشد احتياجا بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو معتقداتهم الدينية أو أصولهم العرقية، وكخطوة لتخفيف معاناة اليمن، أنشأت الأمم المتحدة آلية التحقيق والتفتيش لليمن للتحقق من وتفتيش البضائع التجارية الواردة بشكلٍ محايد، يظل الإتحاد الأوروبي - الذي يشارك في تمويل هذه الآلية - داعما لدورها وتنفيذها دون عوائق، حيث اعتقد أن دول الإتحاد الأوروبية تسعى إلى الدور الإنساني وإبراز دورها في المجتمع الدولي والازمات الدولية.

^(١) <https://www.alaraby.co.uk/amp/politics/>

^(٢) <https://www.alaraby.co.uk/amp/politics/>

كان الموقف الأوروبي العام من عاصفة الحزم يتسم بالتردد، إلا أن التدخل الإيراني قد كان سبباً في تباين سياسات الدول الأوروبية تجاه عاصفة الحزم، وعليه يمكن إيجاز أهم نقاط الاختلاف في السياسات الأوروبية تجاه الأزمة اليمنية وعلى النحو الآتي:

١. بادرت كل من فرنسا وبريطانيا إلى تأييد عاصفة الحزم، في حين حضرت ألمانيا تصدير أسلحتها إلى الدول المشاركة في حرب اليمن.
٢. اتسم موقف وزير خارجية الإتحاد الأوروبي بحث أطراف النزاع على ضمان الوصول الكافي والمستدام لكل من السلع الإنسانية والتجارية إلى اليمن عبر جميع منافذ البلد، وقد ساهم الإتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات إنسانية للمدنيين الأشد احتياجاً في اليمن.
٣. أخذ الموقف الفرنسي بالتراجع منذ العام ٢٠١٨ وأصبح ينادي بالحل السياسي السلمي، وقد نادى مجلس الأمن باتخاذ قرار وقف إطلاق النار وفك الحصار ورفع الحظر الجوي عن اليمن.
٤. تراجع الموقف البريطاني في منتصف شهر آب ٢٠١٨ وبدأ بالضغط على مجلس الأمن الدولي لاتخاذ إجراءات تهدف إلى إنهاء القتال في اليمن والتوصل إلى حل سلمي.

الخاتمة

أن الموقف الفعلي للاتحاد الأوروبي لم يكن فعالاً، خصوصاً في التدخل المباشر في الأزمة السورية، بالرغم من أن دول الإتحاد الأوروبي تشكل قوة سياسية واقتصادية وعسكرية عالمية. إلا أن سياساتها تجاه يرتقي إلى المستوى المطلوب، وهذا ما يؤثر إلى وجود بعضاً من المؤثرات والعوامل المؤثرة في قراراتها تجاه الأزمة السورية، كما أن الموقف الفعلي للاتحاد الأوروبي لم يكن جلياً في اليمن بالرغم من الدول الأوروبية تحتل مكانة عالمية مرموقة ومؤثرة في التدخل في حل العديد من الصراعات العربية وغيرها من الصراعات، والتي اتسمت غالبيتها بطابع الإنسانية بالرغم من أن الأزمة اليمنية شكلت فيها العيد من الانتهاكات بحق المدنيين، وفي ظل التدخل الدولي بالأزمة اليمنية من قبل السعودية وإيران والتي تعتبر من أبرز العوامل المؤجبة لهذه الأزمة والتي حالت دون إيجاد حل سلمي وتصالح فيما بين جميع الأطراف.

النتائج

١. تبنت العديد من الدول الأوروبية موقفاً يتسم بالقلق خصوصاً إزاء التطورات المتسارعة التي مرت بها الأزمة السورية، وقد طالبت دول الإتحاد الأوروبي من جامعة الدول العربية بعقد دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لمناقشة الأوضاع في سوريا آنذاك، وإدانة النظام الحاكم بالجرائم المرتكبة بحق الإنسانية، والتعامل معها بموجب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.
٢. أن سياسة الدول الأوروبية تجاه النظام السوري قد شددت على رحيل نظام الأسد، وقد فرضت العديد من العقوبات الاقتصادية والعسكرية والمالية على نظام الأسد كمحاولة لإضعافه ودفعه للتخلي عن الحكم، إلا أن نظام الأسد لم يستجب لأي من الدعوات والتحديات الأوروبية ولم يعطي لها أي اكتراث، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الدعم الإيراني والصيني والروسي المتواصل لنظام الأسد، استقبلت بعض الدول الأوروبية عدداً من اللاجئين السوريين الفارين من تداعيات الحرب في سوريا.
٣. استقبلت بعض الدول الأوروبية عدداً من اللاجئين السوريين الفارين من تداعيات الحرب في سوريا.
٤. أدى عدم التدخل المباشر لدول الإتحاد الأوروبي في الأزمة السورية إلى تصعيدها، وفتح المجال لأطراف دولية كإيران وروسيا في التدخل بشؤونها الداخلية، مما أدى إلى زيادة تعقيد حل الأزمة.
٥. أن الموقف الفعلي للاتحاد الأوروبي لم يكن جلياً في اليمن بالرغم من أن الأزمة اليمنية قد شهدت عدة انتهاكات بحق المدنيين.
٦. هناك ثمة محددات داخلية وخارجية أسهمت في تعقيد الأزمة اليمنية وإطالة أمدها في ظل حالة الضعف والترهل في النظام الإقليمي العربي، مما أدى إلى تحويلها لأزمة دولية وأحداث تغير بأدوار الفاعلين على الساحة الإقليمية والدولية وبرزت قوى جديدة على الساحة الدولية تحاول استعادة دورها كقوى فاعلة ومؤثرة الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية .

المراجع

- الأحمدي، عطوان، غريبون في الجماعات الجهادية في سوريا، مجلة الشرق الأوسط، العدد ١٢٨٤٠، ٢٠١٤.
- بلغربي، عبدالمك، استجابة أوروبا لأزمة اللاجئين السوريين، المؤتمر الدولي للاجئين السوريين بين الواقع والمأمول، ٢٠١٦.
- بوراس، زهيرة وجبلو، مروى (٢٠١٦). تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي التبسي، الجزائر.
- حتي، ناصيف، التحولات في النظام العربي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥ المجلد ١، ١٩٩٢
- الرومي، محمد، الدور الإيراني في الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية ٢٠١١-٢٠١٦ حالة دراسة: (سوريا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٧.
- عياصرة، خالد، موقف دول الاتحاد الأوروبي إزاء الربيع العربي ٢٠١١-٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الأردن، ٢٠١٣.
- لونيس، فارس، اللجوء السوري في ألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ.. معادلة الفرص والتحديات، المؤتمر الدولي للاجئين السوريين بين الواقع والمأمول، ٢٠١٦.
- أبومصطفى، سهام، الأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية ٢٠١١-٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٥.
- قيلان، مروان، (٢٠١٥) المسألة السورية واسقاطها الإقليمية والدولية دراسة في معادلة الصراع على سوريا، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات
- هلال، على الدين، (١٩٩٨) أمريكا والوحدة العربية ١٩٥٤-١٩٨٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،
- ريتشار، نيكسون، (١٩٩٨)، الفرصة السائحة، ترجمة احمد صدقي، مراد دار الهلال، القاهرة
- الهوري، مختار، (٢٠٠٣)، أزمة الخليج واشكالية النظام العربي، مكتبة الفلاح، الكويت
- ودودة، بدران، _ (٢٠١٣)، النظام العالمي الجديد والامن القومي العربي
- تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش، متاح على الرابط: <https://www.hrw.org/news>
- تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة (٢٠١٢) متاح على الرابط: www.transparency.org
- تقرير الأمم المتحدة لسنة (٢٠١٢) متاح على الرابط: <http://www.ohchr.org/AR/>
- شمسان، رياض (٢٠١٦). تفاصيل الأزمة اليمنية و مساراتها، موقع التغيير الإخباري على الرابط: <https://www.al-tagheer.com/art33242.html>
- عاكوم، شادي (٢٠١٥). أوروبا والأزمة اليمنية: تمايزات تثبت فشل الموقف الموحد، العربي الجديد، على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/4/23>
- النعمان، محمد (٢٠١٣). الازمة السورية وجهات نظر، مجلة الحوار المتمدن-العدد: ٣٩٧١، متاح على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=340909&r=0>
- وول ستريت جورنال (٢٠١٥). السعودية أثبتت قوتها العسكرية بأزمة اليمن، العربي الجديد، على الرابط:

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/4/23/>

موقع العربية. نت، متاح على الرابط:

<http://www.alarabiy.net/articles/21.3/263759/html>

موقع العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، بيان حقائق الاتحاد الأوروبي و الأزمة في سورية بركسل، ٣ نيسان - ٢٠١٧، متاح على الرابط:

https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_ar/24033

أهمية الموقع الاستراتيجي لليمن في الصراع الدولي، مقال منشور على الرابط:

<https://www.alalamtv.net/news/1689217/>

أهمية اليمن "الذهبية" وأبعاد عوامل السيطرة في الساحة الدولية، صحيفة العالم العربي على الرابط:

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201903151039788126

عاصفة الحزم، المشهد اليمني، على الرابط:

<https://www.almashhad-alyemeni.com/23680>

اليمن والاتحاد الأوروبي، متاح على الرابط:

https://eeas.europa.eu/delegations/yemen_ar/53324

أوروبا والحرب في اليمن .. المصالح تؤدي إلى تجاهل المأساة، متاح على الرابط:

<https://www.dw.com/ar>

بريطانيا تضغط في مجلس الأمن لأخذ إجراء يوقف حرب اليمن، صحيفة الخليج، على الرابط:

<http://khaleej.online/g4E1a5>

أوروبا والأزمة اليمنية: تمايزات تثبت فشل الموقف الموحد، على الرابط:

<https://www.alaraby.co.uk/amp//politics>

أوروبا والحرب في اليمن .. المصالح تؤدي إلى تجاهل المأساة، على الرابط:

<https://www.dw.com/ar/>

، 'KFG Working paper series' Sally(2012). European and Arab Revolution'Kalifa

، 'the Council' Join(2013). Joint Communication to the European Parliament'Brussels the European Economic and Social Committee and the Committee of the High Representative of the European UNION Foreign Affairs and 'Region's Security Policy.

the New York Times (2011). Protests and strikes grow in yemen as deal in ouster under the link: <https://www.nytimes.com/2011/04/28/.../28yemen.html> ،advances

